

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة رقم 10/٢٢

700 19TH STREET, NW

لنشر الفوري

Washington, D.C. 20431 USA

١٧ فبراير ٢٠١٠

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة

لعام ٢٠٠٩ مع دولة قطر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٨ فبراير ٢٠١٠ مشاورات المادة الرابعة مع دولة قطر على أساس انقضاء المدة.^١

خلفية

واصل الاقتصاد القطري أداءه المثير للإعجاب في عام ٢٠٠٩ رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي. فمن المقدر أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي وصل إلى ٩% بعد أن سجل ١٦% في عام ٢٠٠٨، مرتكزا على التوسعات في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل والمكثفات، إلى جانب قوة أداء القطاع غير الهيدروكربوني. وأدى التراجع الحاد في إيجارات المساكن

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وقد اختتمت مشاورات المادة الرابعة لهذا العام على أساس انقضاء المدة. ووفقا لإجراءات انقضاء المدة في الصندوق، يستكمل المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة دون عقد مناقشات رسمية بشأنها.

المحلية إلى حدوث انكماش في عام ٢٠٠٩ – هو الأكثر حدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وواصلت سياسة المالية العامة دعمها للنمو من خلال الاستمرار في الإنفاق الإنمائي، وإن كان ذلك قد اقترن بإعادة تحديد الأولويات لبضعة مشروعات حكومية. وتشير التقديرات إلى تحقيق فائض كبير في الحساب الجاري الخارجي (نحو ١٥,٧% من إجمالي الناتج المحلي) نتيجة الارتداد الإيجابي في أسعار النفط والغاز، كما استمر ارتفاع إجمالي الاحتياطيات لدى مصرف قطر المركزي ليغطي نحو خمسة شهور من واردات السلع والخدمات.

ولم يكن للاضطرابات العالمية والتطورات الأخيرة في دبي سوى تأثير محدود على النظام المصرفي. وساعد على تعزيز صلابة النظام ما اتخذته السلطات مؤخرا من إجراءات للدعم الاستباقي بالمساهمة في رؤوس الأموال وشراء الأصول. ورغم احتفاظ أساسيات الاقتصاد بقوتها، فقد تأثرت أسعار الأسهم سلبا بضعف الشعور السائد بين المستثمرين من جراء الأزمة المالية العالمية وإعادة هيكلة الديون مؤخرا في دبي، مع حدوث ارتداد إيجابي هامشي فحسب في سوق الأسهم في عام ٢٠٠٩.

ويُتوقع أن تزداد قوة النمو القطري في عام ٢٠١٠، بدافع من التوسع السريع في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل (وما يتصل به من صناعات) وبدء التحسن في قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد. وعقب الانكماش الذي شهدته قطر في عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يصل التضخم إلى نحو ١% في عام ٢٠١٠، بسبب ارتفاعات أسعار الغذاء والمواد الخام الدولية وتأثر الأسعار المحلية بالاستثمارات المخططة في البنية التحتية. ويُتوقع أن يستمر تحقيق فائض في حساب المالية العامة والحساب الجاري الخارجي في عام ٢٠١٠، الأمر الذي يعكس في الأساس أسعار النفط الإيجابية.

ولا تزال آفاق النمو إيجابية على المدى المتوسط، مع استمرار قوة النمو واعتدال التضخم وتحقيق فوائض في المالية العامة والحساب الجاري الخارجي. ومن أهم العوامل التي قد تؤثر على هذه التوقعات احتمال بطء التعافي العالمي واستمرار التراجع الكبير في أسعار العقارات وتناقص التمويل المتاح للمشروعات وحدث المزيد من التطورات المالية المعاكسة غير المتوقعة في المنطقة. وقد تتسبب معدلات النمو المرتفعة المتوقعة على المدى المتوسط في إصابة الاقتصاد بحالة من النشاط المحموم ما لم تواصل الحكومة ترتيب أولويات الإنفاق وتحديد تسلسلها في مشروعات البنية التحتية.

تقييم المجلس التنفيذي

أشاد المديرون التنفيذيون بنجاح السلطات في توجيه دفة الاقتصاد في خضم الأزمة المالية العالمية وتعزيز احتمالات النمو والاستقرار المالي في الاقتصاد القطري. وأشاروا إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة ساهمت في الحفاظ على الاستثمار، وهو ما ساعد على تحقيق نمو قوي وتسجيل فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الجاري الخارجي. ومما ساعد في تخفيف أثر الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي المحلي انتعاج مصرف قطر المركزي سياسات للسلامة الاحترازية الكلية، وكذلك تدخلاته الحاسمة في الوقت المناسب.

واعتبر المديرون أن آفاق الأجل المتوسط إيجابية، لكنهم أشاروا إلى تحدٍ أساسي يواجه السلطات، وهو تقليص مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم الذي يمكن أن ينشأ نتيجة لاستراتيجية النمو المتبعة والارتفاع التدريجي في أسعار السلع الأولية الدولية. وفي هذا الصدد، شجع المديرون السلطات على الحرص في تحديد مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية، للحد من اختناقات العرض والتضخم المدفوع بالتكاليف. كذلك أكد المديرون على ضرورة استمرار الجهود لزيادة الطاقة الاستيعابية وتويع الاقتصاد بعيداً عن إنتاج الهيدروكربونات وتصديرها. واتفق المديرون أيضاً على أن إنشاء هيكل مؤسسي رسمي لوضع استراتيجية إدارة الدين متوسط الأجل يمكن أن يعود بالنفع على استراتيجية النمو القطرية – التي تعتمد على تمويل الاستثمارات بالقروض.

ورحب المديرون باعترام السلطات استخدام الحيز المالي المتاح بحذر وتعزيز القدرات التنفيذية وتحقيق المساواة بين الأجيال في استخدام إيرادات الموارد. وأيدوا التركيز على بناء القدرات في مجال البنية التحتية وتخفيف حدة اختناقات العرض من خلال ترتيب المشروعات حسب الأولوية. واتفق المديرون على أن موقف سياسة المالية العامة مناسب وحثوا الحكومة على الحفاظ على إنفاقها الرأسمالي إلى أن يترسخ نشاط القطاع الخاص – لا سيما بالنظر إلى عدم وجود مخاوف تتعلق باستمرارية أوضاع المالية العامة.

وأثنى المديرون على السلطات لتدخلها في القطاع المالي في الوقت المناسب، وهو ما حسن وضع السيولة وأتاح للبنوك فرصة لمزاولة الإقراض. ومع ذلك فقد شددوا على أهمية التأكد من أن البنوك لن تعيد تكوين حواظ أصول تتطوي على مخاطر مفرطة. وفي هذا السياق، شجع المديرون السلطات على تقوية ممارسات إدارة المخاطر والرقابة الكلية على الجهاز المصرفي. وأعربوا عن تفاؤلهم بما تبديه السلطات من التزام بإنشاء هيئة تنظيمية موحدة للخدمات المالية في المستقبل القريب، وأكدوا مجدداً ضرورة سد أي ثغرات تنظيمية أثناء الفترة الانتقالية.

ونوه المديرون بصمود الجهاز المصرفي، لا سيما في مواجهة الأزمة العالمية، وهو ما يتضح في ارتفاع مستويات رأس المال والسيولة والربحية. ورحبوا بالالتزام بالسلطات بالحفاظ على الاستقرار المالي، وحثوا على الاستمرار في مراقبة تطور المخاطر المالية الإقليمية والعالمية عن كثب. وفي هذا السياق، أشار المديرون إلى أن البنك المركزي بدأ مراجعة شاملة لقواعده التنظيمية الاحترازية وأدوات سياسته النقدية.

واتفق المديرون على أن قيمة الريال القطري تتسق مع أساسيات الاقتصاد وأن ربطه بالدولار الأمريكي لا يزال مناسباً. ورحب المديرون بالالتزام بالسلطات القطرية بالاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، وأشادوا بالسلطات لإطلاقها المجلس النقدي مؤخرًا.

وحدث المديرون السلطات على مواصلة تحسين جودة الإحصاءات، لا سيما مع زيادة اندماج قَطْر في الاقتصاد العالمي وقيام الاتحاد النقدي المزمع بين دول مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الصدد، شجع المديرون السلطات على استثمار التقدم المُحرَز منذ اشتراك قَطْر في المعيار العام لنشر البيانات في عام ٢٠٠٥، وخصوصا بتحسين إعداد بيانات الدخل القومي وميزان المدفوعات. كذلك رحبوا باعتزام السلطات طلب المساعدة الفنية لتعزيز إحصاءات ميزان المدفوعات وإعداد بيانات شاملة حول وضع الاستثمار الدولي.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع قَطْر على أساس الدورة الاعتيادية التي تغطي ١٢ شهرا.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد العضو بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

قطر: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠

توقعات						
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
الإنتاج والأسعار						
١٨,٥	٩,٠	١٥,٨	١٣,٧	١٥,٠	٩,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (% سنويًا)
٢٥,٢	١٠,٠	١٧,١	١٢,٩	١٠,٧	٦,٠	الهيدروكربوني ١/
١١,٥	٨,٠	١٤,٥	١٤,٥	١٩,٩	١٣,١	إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
١٠٨,٩	٨٢,٩	١٠٠,٤	٧١,٠	٥٦,٩	٤٢,٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٠	٥,٥-	١٥,٠	١٣,٨	١١,٨	٨,٨	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
٢/ (من إجمالي الناتج المحلي على أساس السنة المالية)						
المالية العامة						
٣٩,٨	٤٦,١	٤٠,٣	٤١,٣	٣٩,١	٣٩,٢	إجمالي الإيرادات
٢١,٦	١٩,٥	٢٢,٩	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٧,٧	إيرادات الهيدروكربونات
١٨,٣	٢٦,٦	١٧,٤	١٦,٥	١٣,٩	١١,٥	إيرادات أخرى
٣١,٠	٣٤,٣	٢٨,٣	٢٩,٧	٣٠,٥	٣٠,٣	إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض
١٩,٣	٢٢,٦	١٨,٨	١٧,٨	٢٢,٦	١٩,٥	الإنفاق الجاري، منه:
٥,٤	٦,٧	٥,٤	٥,٢	٥,٩	٤,٠	الأجور والمرتببات
١١,٧	١١,٧	٩,٥	١١,٨	٧,٩	١٠,٧	الإنفاق الرأسمالي
٨,٩	١١,٨	١٢,٠	١١,٦	٨,٦	٨,٩	ميزان المالية العامة الكلي (العجز -)
(التغير السنوي %)						
النقود						
١١,٦	١٦,٤	١٩,٧	٣٩,٥	٣٨,٠	٤٤,٦	النقود بمعناها الواسع
١١,٦	٧,٠	٤٢,٤	٥١,٣	٤٥,٩	٦٣,٥	الاستحقاقات على القطاع الخاص
(بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي						
٧٦٤١٥	٥٢١٧١	٧١١٩٣	٥١٤٨٢	٣٩٢٧٦	٢٨٧٠٩	صادرات السلع والخدمات، منها:
٢٥١٨٢	١٧٢٠٢	٢٨٠٩٢	٢١١٧٨	١٧٨٤٠	١٤١٢٢	النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة
٣٥٥٠٣	٢٣٦١٥	٣٠٨٠٨	١٨٧١٠	١٣٣٦٠	٨٧٣٨	الغاز الطبيعي المسيل والصادرات ذات الصلة
٤٥٦٨٧-	٣٤٢٦٠-	٣٤٨٤٨-	٢١١٧٢-	٢١٧٦٧-	١٢٥٧٥-	واردات السلع والخدمات
٢٤٧٢٨	١٢٩٩٧	٣٣١٣٨	٢١٨٢٣	١٦١١٣	١٤١٠٠	الحساب الجاري
٢٢,٧	١٥,٧	٣٣,٠	٣٠,٧	٢٨,٣	٣٣,٢	% من إجمالي الناتج المحلي
٢٠٢٥٧	١٩٢٣٨	٩٨٣٢	٩٥٤٦	٥٤١٠	٤٥٥٥	صافي احتياطيات مصرف قطر المركزي
٤,٧	٥,١	٣,٤	٣,٣	٢,٤	٢,٥	بشهور الواردات من السلع والخدمات ٣/
...	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	أسعار الصرف (الريال/الدولار الأمريكي)
...	١٣,٥	٣,٦	٣,١	٨,١	٦,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: بيانات مقدمة من الحكومة القطرية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تقديرات الخبراء؛ يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل والبروبين والبيوتين والمكثفات.

٢/ تبدأ السنة المالية في شهر إبريل.

٣/ الاثنا عشر شهرا التالية.